المحاضرة الأولى: الوساطة المالية

لقد أصبحت الوساطة المالية والبنوك التجارية ضرورة من ضروريات العصر الحديث لا نستطيع أن تستغني عن خدماتها أمة من الأمم أو قطاع من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

1. ماهية الوساطة المالية:

- ❖ الوسطاء الماليون هم أشخاص طبيعيون أو معنويون يشكلون حلقة وصل بين الأموال الباحثة عن الاستثمار وبين الاستثمار الباحث عن الأموال.
- ❖ مؤسسة تتوسط بين المقترضين والمقرضين، فالوساطة المالية تسمح لعملية الإقراض والاقتراض بأن تنقسم إلى معاملتين منفصلتين عن بعضهما. فيفترض الوسط المالي من الدائنين وهكذا تتضمن عملية الوساطة مبادلة ثنائية من الحقوق المالية.
- ❖ الوساطة المالية هي منظمات تصدر التزامات مالية على نفسها (بمعنى أنها تبيع أصول مالية ترتب التزامات مالية على نفسها مقابل النقدية التي تحصل عليها) وعليه يمكن استنتاج ما يلي:
  - الوسيط المالي يمكن أن يكون شخص طبيعي أو معنوي.
  - الوظيفة الأساسية لهم هي التوسط بين أصحاب العجز والفائض المالي.
  - يقوم الوسطاء بوظيفتهم إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
  - في الطريقة غير المباشرة تنقسم عملية الوساطة إلى قسمين:
    - ✓ عرض حق على نفسه تجاه دائنين بمقابل نقدي.
    - ✓ خلق حقوق مالية على المقترضين (إصدار أصول مالية غير مباشرة).

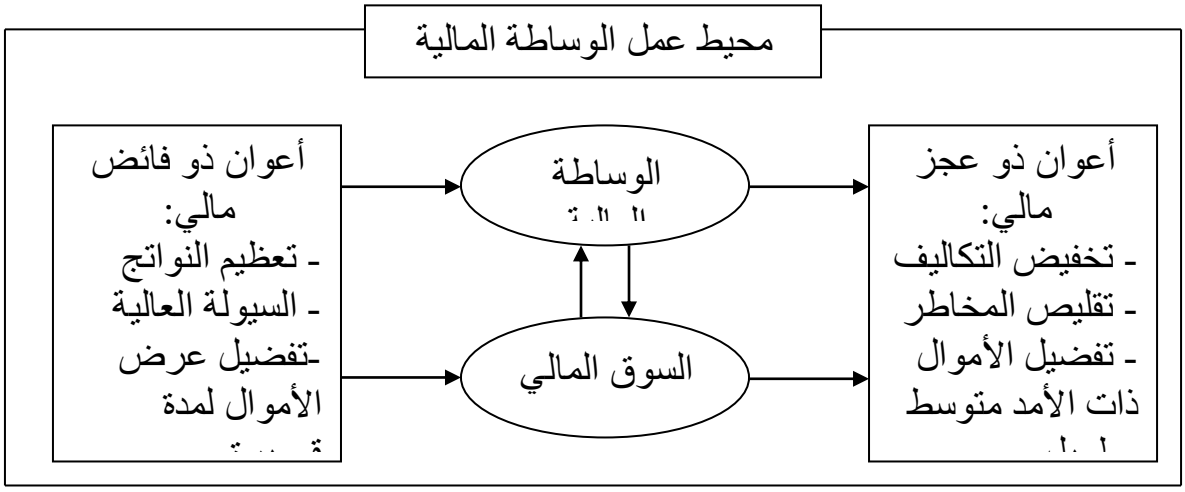

2. أساسيات حول الوساطة المالية:

التعرف على الناحية التمويلية حيث أن الوحدات الاقتصادية تعرف احتياج التمويل.

أ. التمويل المباشر: العلاقة المباشرة بين المقترض والمستثمر دون تدخل أي وسيط بنكي أو غير بنكي وذلك من خلال إصدار مستخدمي الأموال (وحدات العجز المالي) الذين يمثلون بالنسبة للوحدات ذات الفائض المالي المقترضين النهائيين لأصل مالي.

ب. التمويل الغير مباشر: تساعد هذه المؤسسات الوسيطية على التقاء مرن بين وحدات الفائض والعجز يتجاوز مجرد التوسط إلى إصدار أصول مالية غير مباشرة من قبلها لصالح وحدات الفائض وقبول الأصول المالية المباشرة من وحدات العجز بطريقة غير مباشرة.

3. وظائف الوساطة المالية:

من أجل تسهيل هذه العمليات الوسطاء الماليون يطورون المبادلات بكميات كبيرة وباحترافية كما يلعبون دورا أساسيا في:

- ✓ تقديم المعلومات المالية وتحليلها.
- ✓ تخفيض تكاليف التعامل في الأصول المالية المباشرة.
- ✓ توفير الائتمان وتقديمه إلى راغبيهم.
- ✓ توفير السيولة وتدنية المخاطر.

4. أنواع الوساطة المالية:

قد كان Shawg Gurley من بين الأوائل الذين بحثوا موضوع المؤسسات المالية الوسيطية وقد صنفوها إلى مجموعتين:

أ. وسطاء النظام النقدي Monetary system intermediaire.

ب. الوسطاء الغير نقديين Non-Monetary intermediaires.

ولكن مع التطور الذي حصل خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين بالنسبة لاختصاصات الوسطاء الماليين أصبحت مؤسسات الوساطة المالية تصنف كما يلي:

أ. المؤسسات الودائعية Depository institution

ب. المؤسسات غير الودائعية Depository Non institution

ومغزى هذا التميز يقوم على اعتبار المؤسسات الودائعية فريدة من حيث أم الالتزامات المالية غير المباشرة التي تصدرها بشكل ودائع هي وسيلة دفع وبالتالي فإنها تعتبر نقودا في حين الالتزامات غير المباشرة لجميع الوسطاء الآخرين لا تقبل عموما كوسائل دفع وبالتالي فإنها ليست نقودا.

أولا: المؤسسات الغير ودائعية

هي مؤسسات متعددة يجمع بينها خصائص مشتركة تتمثل في تقديم الخدمات فيما عدا تلقي الودائع ومن أهمها:

أ. مؤسسات الحماية ضد المخاطر (شركات التأمين):

هي مشروعات وظيفتها تأمين الأفراد ضد خطر معين ولكنها تلعب دورا غير مباشر كواحدة من أهم مؤسسات الوساطة المالية حيث تقوم هذه الشركات بتجميع فوائض الحدات ذات الفائض في صورة أسهم وأقساط تامين وتقوم بنقلها إلى الوحدات ذات العجز.

ب. شركات الاستثمار Companies investment:

هي مؤسسات مالية تقوم بتجميع الأموال من مختلف المستثمرين وبصفة خاصة من صغار المستثمرين الذين لا تتوافر لديهم موارد مالية كافية لتكوين تشكيلات مختلفة من محافظ الأوراق المالية.

جـ. شركات التمويل Finance companies:

على خلاف شركات الاستثمار التي يتمثل حق المستثمر في تشكيلة صندوق من صناديقها ويحصل مقابلها على أسهم أو شهادات دالة على ذلك، فإن شركات التمويل تكون مواردها من حصيلة ما تصدره من أسهم وسندات إضافة إلى ما تحصل عليه من قروض من بنوك تجارية أما استخدامات تلك الموارد تتمثل في تقديم القروض قصيرة الجل ومتوسطة الأجل للأفراد والمنشآت.

ثانيا: المؤسسات الودائعية

أ. البنوك التجارية Commercial Banks:

يقصد بها التي تقبل ودائع الأفراد وتلتزم بدفعها عند الطلب أو موعد يتفق عليه والتي تمنح القروض قصيرة الأجل هي القروض التي لا تزيد مدتها عن سنة ويطلق عليها بنوك الودائع.

ب. بنوك الادخار Sawing Banks:

هي مؤسسات مالية تتشابه إلى حد كبير مع مصارف الادخار والإقراض فهي تقوم بتعبئة الموارد المالية بقبولها للودائع الادخارية وتستخدم هذه الموارد في تقديم العروض العقارية ولكن هيكل هذه المؤسسات يختلف عن هيكل مصارف الادخار والإقراض.

تابع للمحاضرة الأولى : الوساطة المالية

1. الفرق بين الوساطة المالية والبنكية:

الوساطة المالية	الوساطة البنكية
- تسعى الوساطة المالية إلى الربط بين الاختيارات المختلفة لمحافظ الأصول المالية المتوفرة لدى الأعوان الاقتصاديين	- البنك وسيط مالي نقدي يتمثل نشاطه في التوسط بين الأعوان الاقتصاديين.
- الوساطة المالية عبارة عن تدخل المؤسسات المالية الوسيطة كوسيط ثالث بين الدائنين والمدينين بطريقة غير شرعية.	- يقوم البنك بقبول ودائع نقدية مقابل فائدة ثم يقوم بمنح قروض مقابل فائدة.
- تعتبر المؤسسات الوسيطة على أنها وحدات مالية أو مصرفية.	- الوساطة المالية البنكية هي مجموعة من المؤسسات البنكية التي تقوم بجمع الموارد المالية التي بحوزة الأفراد والمؤسسات والدولة في شكل مدخرات ثم توجه هذه الموارد لتغطية الحاجات المالية لأفراد آخرون...
- وظيفة الوساطة المالية هي وضع فائض بعض الوحدات تحت تصرف الوحدات التي تعاني من العجز المالي من خلال شراء الأصول المالية من المقترضين وإصدار أصول مالية غير مباشرة ليقتنيها المقرضون	- تكمن خصوصية البنوك في تمويل الاقتصاد من خلال توفير السيولة اللازمة للمشاريع الاستثمارية.

2. أسباب ظهور الوساطة المالية والبنكية:

- التخصص ومزايا الإنتاج الكبير (تخفيض التكاليف) حيث تتخصص مؤسسات الوساطة المالية في جمع المدخرات وتمويل الوحدات الاقتصادية على نطاق واسع يمكنها من الحصول على موارد مالية بأقل تكلفة وتوزيعها بكفاءة.
- التكيف الأفضل للأصول الثانوية المصدرة من طرف المؤسسات المالية الوسيطية لفائدة الوحدات ذات الفائض لأجل توظيف أمثل.
- تسعى مؤسسات الوساطة المالية لإدارة الخطر والتقليل منه وذلك من خلال توزيع المخاطر على عدد كبير من العمليات البنكية المالية.
- عدم تناظر المعلومات بين الوحدات التي لها فائض والوحدات التي لها عجز بمعنى أنه إذا توافرت المعلومات لكل الوحدات فلا داعي لنشوء الوساطة المالية.

3. أهمية وجود الوساطة المالية:

إن وجود الوساطة المالية في أي اقتصاد يعد ضرورة حيوية لكونها قد تسمح بإيجاد حلول للعديد من المشكلات المرتبطة بالتمويل ويمكن تسجيل أهمية الوساطة:

أ. بالنسبة لأصحاب الفائض المالي: فهم يمثلون الطرف الذي له القدرة على التمويل وأهدافهم هي محاولة البحث عن أفضل التوظيفات لهذه الفوائض.

- يعفي وجود الوساطة المالية أصحاب الفائض المالي من إنفاق الوقت والجهد في البحث عن المقترضين المحتملين فهم يعرفون مسبقا الجهات التي يودعون فيها أموالهم في أي وقت.
- يتجنب أصحاب الفائض المالي مخاطر عدم التسديد التي تكون كبيرة في حالة الإقراض المباشر.

ب. بالنسبة لأصحاب العجز المالي: أصحاب العجز المالي في حاجة مستمرة إلى أموال لتغطية عجزهم ولذلك فهم يمثلون الطرف الذي له حاجة إلى التمويل، فهم المبرر الأول لوجود الوساطة المالية ولا معنى في الواقع للوساطة ما لم يكن هناك من يطلب خدماتها ويستفيد أصحاب العجز المالي من الوساطة المالية في الجوانب التالية:

- تجنب المقترض مشقة البحث عن أصحاب الفوائض المالية فالوساطة المالية باعتبارها هيئة قرض تكون مستعدة دائما لتقديم مثل هذا الدعم.
- توفر الوساطة المالية الأموال اللازمة بشكل كاف في الوقت المناسب لأصحاب العجز المالي وبتكاليف أقل نسبيا فعلاقة التمويل المباشر تدفع المقرضين لفرض فوائد مرتفعة ترتبط بمدة تجميد الأموال.

جـ. بالنسبة للوساطة المالية ذاتها: تستفيد من الفائدة على القروض وتعتبر هذه الفائدة من المداخيل التي تعظم عائداتها.

د. بالنسبة للاقتصاد:

- تسمح الوساطة المالية يتفادى كل احتمالات عرقلة النشاط الاقتصادي لعدم توافق الرغبات بين أصحاب الفائض المالي والعجز المالي من حيث الوقت أو المبلغ.
- تعمل الوساطة في اتجاه غير تضخمي لأنها تقوم بتعبئة السيولة الموجودة وبالتالي تقليص اللجوء إلى إصدار النقود.

4. متطلبات نجاح عملية الوساطة المالية:

- مناخ اقتصادي كلي معافى وخالي وبأقل اختلالات في ميزانه الداخلي والخارجي.
- بيئة مؤسسية كافية ومتنوعة ومقتدرة مواكبة للتطورات والمستجدات التكنولوجية.
- مستوى جيد من التطور والكفاءة في قطاعات الاقتصاد الأخرى مع تطور القطاع المالي والمصرفي نفسه.
- سياسات نقدية وتمويلية رشيدة تراعي وتوفق بين طموحات كل الشركاء في تنفيذها مع وجود تناسق في أهدافها وآلياتها مع السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى.
- وجود سوق متطورة لرأسمال وللأوراق المالية ومؤسسات ضمان الودائع وضمان مخاطر التمويل المتعددة.
- توفر خدمات مساعدة متطورة في مجالات الاتصالات، التقنية، الاستثمارات المالية التأمين وخدمات المراجعة، المحاسبة....
- وجود سلطة نقدية قوية مزودة بالتشريعات الكافية اللازمة وعلى قدر مناسب من الاستقلالية.
- توفر عنصر الثبات والموثوقية السياسات الاقتصادية المتعددة وكذلك التشريعات الاقتصادية خاصة تلك المتعلقة بالسياسات النقدية والمصرفية والنقد الأجنبي.

4. تقسيمات الوسطاء في تحقيق الوساطة المالية:

تظهر من خلال اختلاف أنشطتهم اتجاه الزبائن والمتمثلة في الدرجة الأولى في خدمات مصرفية ومالية لكن بالرغم من هذا الاختلاف إلا أن هناك نقطة مشتركة تجمع بينهم على الرغم من قيام الوسطاء الماليون بنفس الوظيفة الأساسية وهي قبول الأوراق المالية الأولية ممن هو حاجة إلى الأموال وإصدار أوراق مالية ثانوية لمن لديهم أموال أو مدخرات إلا أنهم ليسوا متشابهين كما يلي:

أ. **الوسطاء المكلفون بالتوظيف المالي:** المتمثلة في البنوك التجارية وبنوك الودائع التي تتلقى ودائع الادخار ومؤسسات البورصات.

ب. **الوسطاء التعاقديين:** صناديق التأمين التقاعد التي تقوم على تأمين ممتلكات الأفراد وضمان لهم منح التقاعد عن طريق اقتطاعات أثناء حياتهم المهنية إذن دور هذا النوع من الوسطاء مرتبط بعقود إدارية يلتزم بها أطراف العملية.

جـ. **الوسطاء الثانويين:** يعتمد على وساطة المؤسسات المالية الأخرى مثل بنوك تجارية لتمويل مشاريعها ومؤسسات مالية تقوم بشراء ديون الشركات والمؤسسات التجارية لعمليات البيع والشراء.

د. **وسطاء الاستثمار:** هي المؤسسات المالية التي تتعامل بقيم منقولة من أسهم وسندات وكذلك القروض الطويلة والمتوسطة.

5. دور الوسطاء الماليين في تفعيل الوساطة المالية:

تتمثل الوظيفة الأساسية للوسطاء الماليين في تحويل الأصول وذلك إصدارهم أوراق مالية أكثر جاذبية للأفراد المدخرين مقارنة بالأوراق المالية التي تصدر مباشرة عن طريق الشركات حيث يقوم هؤلاء الوسطاء بشراء الأوراق المالية من الشركات المصدرة لها ثم يقومون بتمويل هذه الأوراق المالية من خلال بيع استحقاقاتهم المالية للمدخرين أو المستثمرين في شكل ودائع.

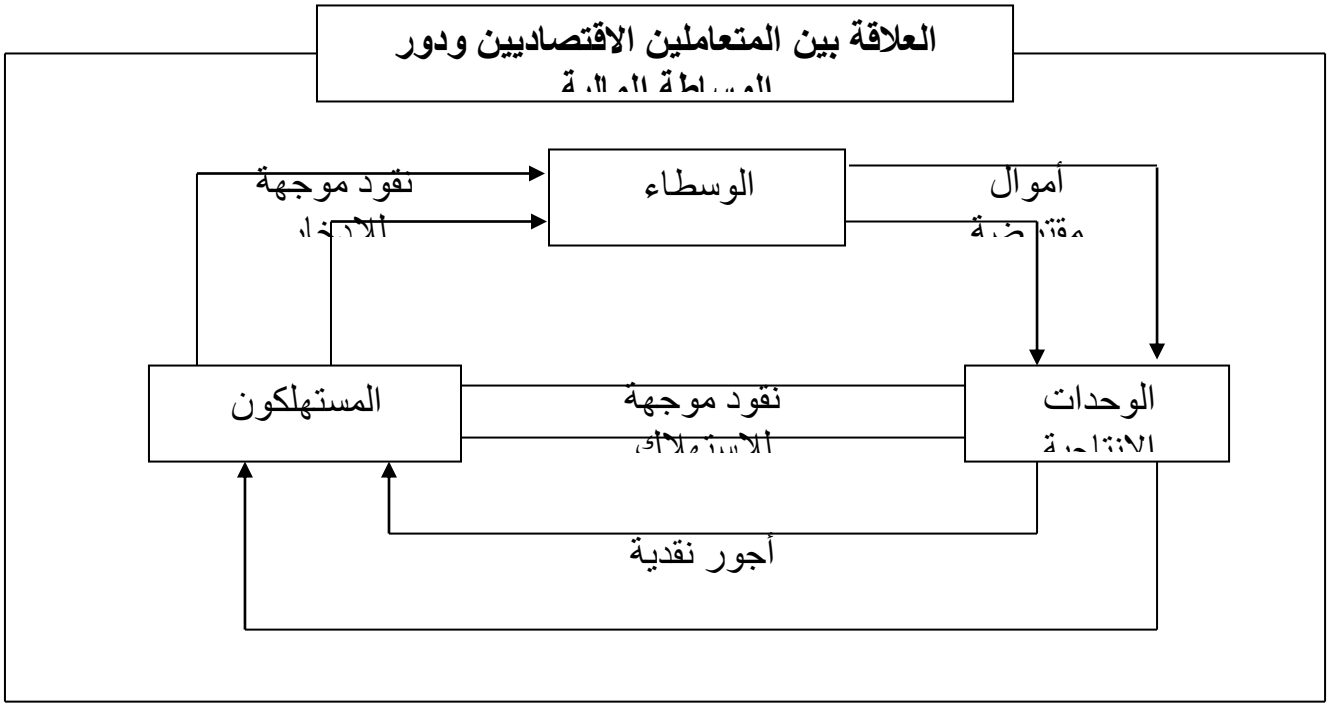

يمكن توضيح دور الوساطة التي يقوم بها البنك التجاري من خلال دورة تدفق الأموال بين الوحدات الإنتاجية وبين جمهور المستهلكين في الشكل الموضح أعلاه حيث يشير إلى أن النقود تتدفق من الوحدات الإنتاجية إلى المستهلكين في صورة أجور نقدية وبالتالي يقوم المستهلكون باستخدام تلك الأجور في شراء سلع والخدمات التي تنتجها تلك

الوحدات. ومن غير المتوقع أن يقوم المستهلكون بإنفاق كل ما يحصلون عليه من أجور نقدية في الاستهلاك حيث يخصصون جزء منه للادخار.